



EGYPT

مصر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثة مصر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

السيد السفير/ ماجد عبد الفتاح عبد العزيز
المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة

أمام

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة
للجمعية العامة

انتهاكات إسرائيل
في الأرض الفلسطينية المحتلة

نيويورك، ١٥ يناير ٢٠٠٩

رجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقدير مصر لمبادرتكم الكريمة للدعوة لاستئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة حول انتهاكات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، استجابة لعدد من الطلبات قدمها قادة ورؤساء دول يمثلون مجموعات جغرافية وسياسية متنوعة، وأن أعبر عن مساندتنا لما ورد في بيانات المغرب باسم المجموعة العربية وكوبا باسم حركة عدم الانحياز وأوغندا باسم مجموعة الدول الإسلامية. كما أود أن أوجه الشكر للسكرتير العام على تحركه السريع منذ اليوم الأول للأزمة وزيارته الحالية للشرق الأوسط، بدءاً بمصر، دفعاً لجهود تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ وتحقيقاً لوقف إطلاق النار.

فاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة يأتي في وقت بالغ الخطورة يشهد فيه قطاع غزة استمراراً للعوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني رغم صدور قرار مجلس الأمن ١٨٦٠، الذي دعا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني لإيقاف المأساة الإنسانية الجارية، محددًا عددًا من الأحكام الرئيسية التي استجابت لمطالب اللجنة الوزارية العربية والتي تمثلت في: الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار تمهيداً للأسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية، رفع الحصار، وفتح المعابر بصورة مستمرة لإدخال المساعدات الإنسانية والاقتصادية، التخفيف من وطأة الوضع الإنساني في قطاع غزة، إنشاء الآلية اللازمة لحماية المدنيين الفلسطينيين ولمراقبة التزام الطرفين بوقف إطلاق النار وبتيسير حركة المعابر، فضلاً عن دعم المبادرات الدولية والإقليمية

الرامية لتحقيق ذلك، وعلى رأسها المبادرة المصرية الهادفة لاستعادة التهدئة، وإعادة إطلاق عملية جادة وذات مصداقية للسلام.

كما يأتي استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة متزامناً مع مساعي مصر الدؤوبة لتنفيذ المبادرة التي أطلقها الرئيس مبارك بالتزامن مع اعتماد قرار مجلس الأمن، تحملاً من مصر لمسئوليتها التاريخية تجاه عملية السلام وتجاه الشعب الفلسطيني الشقيق، وسعيًا منها لتحقيق التكامل المطلوب بين الجهود الإقليمية والجهود الدولية الرامية لوقف نزيف الدم الفلسطيني في قطاع غزة ولتوفير الترتيبات والضمانات اللازمة لتنفيذ أحكام القرار ١٨٦٠ الذي رحب بهذه المبادرة وبالجهود المصرية في كافة المجالات.

فقد هدفت المبادرة المصرية للتعامل الجاد والفوري مع الأزمة الإنسانية الحادة التي يعاني منها المدنيون على الأرض، من خلال العمل على ثلاثة محاور: الأول قبول إسرائيل والفصائل الفلسطينية بوقف إطلاق النار لفترة محددة، بما يتيح فتح ممرات آمنة لإيصال مساعدات الإغاثة الإنسانية ويسمح بمواصلة التحرك للتوصل إلى وقف شامل ونهائي ودائم لإطلاق النار، والثاني دعوة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني لاجتماع عاجل من أجل التوصل إلى ترتيبات وضمانات تكفل عدم تكرار التصعيد الراهن ومعالجة مسبباته، والثالث دعوة السلطة الفلسطينية والفصائل للتجاوب مع جهود تحقيق الوفاق الفلسطيني برعاية مصر. ومازالت مصر تواصل مفاوضاتها المكثفة

مع الجانبين الفلسطينيين والإسرائيليين لبدء تنفيذ هذه المبادرة في أقرب فرصة حقناً للدماء ولكسر الدائرة المغلقة للعنف والأعمال العسكرية.

السيد الرئيس،

لقد لجأت المجموعة العربية منذ اليوم الأول لبدء العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة إلى مجلس الأمن، الذي عبر منذ البداية عن إرادة دولية واضحة تطالب بوقف العدوان في بيان صحفي دعا فيه بإجماع الآراء لوقف القتال، ثم عاد وعبر عن هذه الإرادة مجدداً في قراره ١٨٦٠، الذي وإن كان قد صدر بأغلبية ١٤ لصالح وامتناع عضو واحد، فإن الولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت قد أكدت بوضوح وعلى لسان وزيرة خارجيتها في شرح للتصويت عقب التصويت التزامها بكافة أحكام القرار ودعمها للوقف الفوري لإطلاق النار وللجهود الإقليمية الجارية.

ورغم أن القرار ١٨٦٠ يلبي فقط الحد الأدنى من المطالب العربية، إلا أننا رحبنا به على المستوى العربي، باعتباره خطوة هامة تقود لتنفيذ متوازن لعدد من الالتزامات المتبادلة أولها وقف إطلاق النار الفوري من الجانبين، واليوم نجدد من هذا المنبر دعمنا الكامل للقرار ودعوتنا للالتزام بتنفيذ أحكامه ولبذل الجهود العاجلة لتحقيق الوقف الفوري للعنف وللأعمال العسكرية من الجانبين ولفتح المعابر بصفة مستمرة طبقاً لاتفاقية التنقل والعبور المبرمة عام ٢٠٠٥ بين

السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والسماح بالدخول الفوري لكافة أشكال المساعدات الإنسانية والاقتصادية إلى غزة، بهدف الحفاظ على الوقف الدائم لإطلاق النار وصون الهدوء والحيلولة دون العودة إلى الوضع الراهن، والتحرك بفاعلية في عملية سلام شاملة وذات مصداقية تستند إلى رؤية حل الدولتين وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

إن الإحباط العربي والدولي يتزايد يوماً بعد يوم لرؤية آلاف الفلسطينيين يسقطون ضحية مجزرة تنفذها آلة الحرب الإسرائيلية، في ظل عجز مستمر من جانب مجلس الأمن عن وضع حد لما يجرى من قتل للأبرياء وتدمير للبنية التحتية في قطاع غزة، بل وفي ظل عجز مجلس الأمن عن توفير الحماية اللازمة لمنشآت الأمم المتحدة في القطاع، خاصة مقرات "الأونروا" ومخازن المساعدات الإنسانية، والمدارس التي تستهدفها إسرائيل إمعاناً في تحدى المنظمة الدولية وإرادتها الجماعية، كل ذلك يحتم على الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن والجمعية العامة والسكرتير العام أن يوحّدوا الجهود من أجل ضمان التنفيذ الكامل والأمين لأحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠، حفاظاً على مصداقية المنظمة وتعزيزاً لدورها في حماية الشعب الفلسطيني وللضغط على إسرائيل حتى تتوقف عن انتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وعن تحدى إرادة المجتمع الدولي.

فالتحجج بحق الدفاع الشرعى لا يبرر لإسرائيل الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة العسكرية وللأسلحة المحرمة دولياً على نحو ما تقوم به ضد المدنيين الفلسطينيين، خاصة فى ظل ما ينص عليه القانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى حول أهمية سلامة المدنيين وحمايتهم فى زمن الحرب، ولا يبرر قتل الأطفال فى مدارس "الأونروا"، كما لا يبرر قصف مقار الصحفيين ووسائل الإعلام بهدف الحيلولة دون نقلهم للصورة الحقيقية للأعمال الوحشية التى تقوم بها إسرائيل. وفى ظل التوافق الدولى الرامى لتفعيل مفهوم "مسئولية الحماية" استناداً للفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من وثيقة قمة مراجعة الألفية عام ٢٠٠٥، فلا بد وأن يمتد نطاق تطبيق هذا المفهوم ليشمل المدنيين من أبناء الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال، وأن نعمل - بموجب قرار مجلس الأمن - على إنشاء قوة دولية لحماية الشعب الفلسطينى فى غزة وللمراقبة وقف إطلاق النار بين الجانبين وتسهيل الحركة من خلال المعابر، وعلى أن يتكامل ذلك مع تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان الصادر فى ١٢ الجارى متضمناً ضرورة التحقيق الدولى العادل والفورى فى الجرائم الدولية التى تم ارتكابها وتقديم مرتكبيها للمحاكمة.

وبناء عليه - سيدى الرئيس - فإننا ندعو الجمعية العامة لتوجيه رسالة دعم واضحة وقوية لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠، ونطالبكم بتقديم مشروع قرار من رئيس الجمعية العامة يُعبر عن دعم جميع الدول

الأعضاء بالجمعية العامة لقرار مجلس الأمن ولجهود تنفيذه والالتزام الكامل من الطرفين والدول الأعضاء بما تضمنه من أحكام. وكلنا ثقة في أن الجمعية العامة ستتحمل مسئوليتها وستعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وأود في النهاية أن أؤكد من هذا المنبر أن مصر التي فتحت الباب للسلام في الشرق الأوسط، ورعت القضية الفلسطينية منذ بدايتها، ستستمر في مساعدة الشعب الفلسطيني على تجاوز محنته ومواجهة التحديات الجسيمة التي يتعرض لها خارجياً وداخلياً، بما في ذلك تحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني باعتباره مطلب رئيسي لتجاوز هذه التحديات وللاتفاق على أفق سياسي واضح يساهم في إنجاح الجهود الدولية والإقليمية لوقف العدوان وفي تهيئة الظروف الملائمة لدفع عملية السلام، وصولاً لإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي تشكل في مجملها أرض الدولة الفلسطينية المستقلة الغير قابلة للتجزئة، والتي سيعيش عليها شعب واحد هو الشعب الفلسطيني بكافة فصائله وانتماءاته السياسية والفكرية والعقائدية، وكلنا ثقة في دعم المجتمع الدولي ممثلاً في الجمعية العامة لجهودنا وجهود مجلس الأمن والأطراف الأخرى الفاعلة نحو تحقيق هذا الغرض.

وشكراً السيد الرئيس،